بسم الله الرحمن الرحيم

قرار الحكومة رقم (**3**) للعام **2023**م بشأن الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز موارد الدولة

الأهداف.

التداعيات والنتائج المحتملة.

الإجراءات العاجلة والممكنة لرفع كفاءة تحصيل الموارد العامة.

أ/صالح علي الجفري

المقدمة

لم يكن مفاجئاً الموقف الرسمي والمدني الناقد والرافض لتنفيذ قرار الحكومة بشأن (تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز موارد الدولة) ، وعبرت عنه بيانات هيئة رئاسة النواب ، والمجموعة الوزارية للمجلس الانتقالي ، والغرفة التجارية والصناعية في العاصمة المؤقتة عدن ، وقرار المحكمة الإدارية في عدن الذي قضى بتعليق العمل بالقرار ، والعديد من منظمات المجتمع المدني الجميع تداعوا بغية مراجعة الحكومة في قرارها لما لذلك من آثار قد تضاعف من صعوبة معيشة وخدمات الناس المتردية أصلاً من أعوام الأزمة والحرب والى اليوم والبحث في الإجراءات والقرارات التي تحد من التصرف بالموارد العامة خارج القانون والجبايات التي تحصل على ناصية الطرقات من المهرة الى عدن ، ووقف الصرف بالعملة الأجنبية للآلاف من الموظفين خارج البلد ، وتقليص البعثات الدبلوماسية بحدود الحاجة ، وانهاء عمل الدبلوماسيين الذين تجاوزوا فترات عملهم وفقاً والضوابط في العمل بالسلك الدبلوماسي ، ووقف المشاركات الخارجية الروتينية لأعضاء مجلس النواب والوزراء وأعضاء مجلس الشورى والتي تكلف حزينة الدولة المنهكة ملايين الدولارات هذه القضايا وغيرها مما تعلم حكومتنا هي المفروض أن تستوعبها خطة الإصلاح المالي والإداري للمجلس الاقتصادي والحكومة في آن واحد ..

كان على حكومتنا أن تعيد النظر في واقع الموارد العامة والبحث عن مصادرها وتقييم المحصل منها قياساً الى إمكانيات الواقع المتاح ، وتعمل على حل المشكلات التي تواجه مؤسساتها ومرتفعاتها الايرادية من الضرائب إلى الجمارك الى الشركات العامة الخدمية ، والى تقييم أداء السلطات المحلية والموقف الإيجابي من إدارة الموارد المحلية بكفاءة مما يرفع من حصيلتها ويعمل على تنميتها باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل بعد الدعم المركزي الذي تقلص للظروف الصعبة التي تمر بها البلد وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب للحد من التصرفات الغير دستورية التي أقدم عليها بعض المحافظين وتحويل موارد مركزية وسيادية لحسابات محلية .. هذه القضايا إضافة الى ما ذكرنا آنفاً ومالم نذكر هي ما كان يتطلع الناس ومن يتابعون الشأن العام بأن تنتج الحكومة ومجلسها الاقتصادي برامج عمل تعلن وتمكن الناس من المشاركة والمتابعة في تقييم أداء حكومتهم ولو سألنا ماذا بقي من وسائل رقابية تمكن من تقييم أداء الحكومة الى اللحظة؟ حيث غابت أو تاهت مشاريع موازنات الحكومة منذ العام 2019م والى موازنة العام المنصرم 2022م التي قطعت كل مراحل الأعداء والانفاق لإنجاز مشروع الموازنة ، وعند لحظة الانتظار لإقرار احد أهم

مبادئ وقواعد الموازنة ، والمتمثل في اصدار قانون ربط الموازنة الذي سيحدد جملة الضوابط والإجراءات لعمل الحكومة ايراداً واتفاقاً وذلك مالم يتم ..

اليوم ونحن نقرأ ونناقش ونقترح قرار الحكومة بمفرداته التي حوى نقدم رؤانا المتواضعة عل وعسى أن يصغي مُلاك القرار بتصويب المسارات لإنجاز عملية إصلاح حقيقية تلامس حياة الناس وترفع من مواردهم العامة التي هي الأساس والانعكاس للتخفيف من معاناتهم إذا ما أحكمت كفاءة اداراتها وفقاً والامكانيات المتاحة خاصة والحكومة أعلنت بخلاف العادة الدستورية والقانونية عن تشكيل لجنة إعداد موازنة العام 2023م جل ما نتمناه أن تصحح الحكومة مساراتها ويلتم شمل أعضاءها ويقدموا المتفق عليه وهي قضايا الناس ومعيشتهم وخدماتهم التي يردد كل الفرقاء أنهم يعملون عليها .

أجلوا خلافاتكم وقدموا اتفاقاتكم بما طالبنا ولا نتمنى لكم غير التوفيق والذي نحن المواطنين عامة الناس أصحاب المصلحة الحقيقية لأي عملية إصلاح على المسار الاقتصادي ننتظر نتائجها على معيشتنا وخدماتنا .

قراءة تحليليه أولية في مضمون القرار ومفرداته:-

أعتقد أن قراءة القرار بكل مفرداته التي تناول على جانب من الأهمية للتعاطي معه ، وان لا نُجزئ القرار ونحصر تقييمنا ونقدنا له فقط في أثر سعر الصرف للدولار الجمركي الذي هو دون شك على قدر من الأهمية ، وكذلك هي بقية المفردات ، من رفع أسعار المشتقات النفطية إلى رفع أسعار الغاز المنزلي ، والرفع التدريجي لتعرفة استهلاك المياه والكهرباء ومن هذه القراءة نستخلص الآتي :.

(أولا)حضر هدف القرار الرئيس المحدد في (تعزيز موارد الدولة) فيما غابت حتى اللحظة مقدمات عملية للإصلاحات الاقتصادية للمجلس الاقتصادي الأعلى أو للحكومة..

(ثانيا) ذهب القرار لأدوات تنفيذ وتعزيز موارد الدولة تجاه ما هو مرتبط أساسا بخدمات الناس ومعيشتهم وكأن بقية المصادر الايرادية من كل مصادرها قد استوفت عملية إصلاح ادراتها وتنميتها وكفاءة تحصيلها ، وبالتالي لم يشار لها طوال أعوام مضت.

(ثالثا) كما يبدو من قراءة القرار أنه مايز بين مواطني الجمهورية ولم يحقق العدالة في تحمل أعباء كلفة القرار بل واخل بمسألة التضامن الاجتماعي في توزيع العبء بشكل غير عادل وغير مبرر وذلك بتمييز إخواننا مواطني محافظة مأرب الذين طوال أعوام مضت وهم يتمتعون بمزايا سعريه مخفضه في سد حاجتهم من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ..

قرار مجلس الوزراء رقم(3)للعام 2 بين الأهداف المعلنة، والتداعيات ، والنتائج المحتملة-:

كما جاء في نص القرار أن الهدف(تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات العاجلة في السياسة النقدية وتعزيز موارد الدولة)

من القراءة المباشرة لحزمة إجراءات القرار نعتقد عدم حدوث أي تغيير نوعي في السياسة النقدية إذ لن يعدل سعر الصرف المعدل للدولار الجمركي في أسعار الصرف بالسوق حيث يصطلي الناس بلهيب الأسعار المتصاعد ولو بالإشاعات وإصلاح السياسة النقدية التي هي كما نعتقد متغير تابع للسياسة المالية التي هي الأساس حينما تدار المالية العامة بكفاءة وبأعلى المعدلات حينها يمكن أن تستقر وتلحق بها السياسة جراء الآثار الايجابية التي تحدث في السيطرة على الموارد وضمان توريدها للبنك المركزي ...ولنا في إجراء العام 21تجربة حيث رفع سعر الصرف بمعدل 100%للدولار الجمركي وأسفر عن حصيلة ضريبية وجمركيه بلغت (571)مليار ريال ، وحصيلة العام المنصرم ناهزت (800)مليار ولازالت الفجوة قائمه بين الإيرادات والالتزامات .

كان ينبغي على الحكومة دراسة وتحديد المشكلة الاقتصادية بكل مكوناتها واستنباط الحلول والحلول البديلة عند تقييم آثار كل مشروع قرار وبالخلاصة اتخاذ القرار المناسب بعد أن يتم حشد كل الإمكانيات والوسائل التي تساعد على تنفيذ القرار بمعدلات متقدمه خاصة وان الحكومة قد شكلت لجنة لإعداد موازنة العام الجاري 2023 .

وعن تداعيات القرار لسنا في وارد تفاصيلها حيث عبر عن حالة النقد والرفض لتنفيذ قرار الحكومة وما حكمت به المحكمة الإدارية في العاصمة عدن وقرارها بتعليق العمل بقرار رئيس الحكومة فضلا عن بيانات كثير من منظمات المجتمع المدني التي طالبت الحكومة بالعدول عن قرارها ....

والنتائج المحتمله هي مايبرر قلق الناس جميعا من وقائع وحالة الأسواق المنفلت عقالها وضوابط عملها من حيث الرقابة المنتظمه وغالبا المنعدمه تقريبا من السلطات المحليه والحكوميه حيث سيترك الناس وحدهم لمواجهة تغول الاسعار خاصة ونحن بعد شهر زمان سيهل علينا شهر رمضان الكريم الذي لا نتمنى أن تضاعف محن معيشة الناس في هذا الشهر الكريم ..

الموارد العامة (المركزية، والمحلية)المخطط تحصيلها والمحقق منها تقديريا وفعليا :-

لصعوبة الحصول على البيانات لنتائج النشاط الاقتصادي للحكومه لا يمكن لأي باحث أو متابع للشأن الاقتصادي الوقوف على الارقام من مصادرها الرئيسيه والتي تعكس سياسة الحكومة في الإدارة العامه لمواردها وأوجه إنفاقها ، وما يتوفر وينشر من معلومات في بعض الصحف المحليه والمواقع ووسائل التواصل هي تقريبا المتاحه إضافة إلى تصريحات بعض مدراء العموم المختصين في السلطات المحليه والمكاتب الحكوميه ، ومع ذلك من خلال المتابعه يتضح أنها لا تشذ عن الارقام الفعليه بمعدلات كبيره ..

ومن البيان المالي للحكومه حول تقديرات الموارد المخطط تحصيلها للعام المنصرم يمكن أن نتناول الارقام التاليه بهدف إثارة الاسئلة والتقييم لمدى واقعية الارقام قياسا إلى المتاح من الموارد على أرض الواقع وعلى النحو التالي :.

***المخطط لموارد النفط والغاز..(1.264.544)تريليون ريال .**

***ايرادات الضرائب ..**

(1.259.280)تريليون ريال.

***إيرادات الجمارك**

(414.305)مليار ريال

***حصة الحكومه من فائض الأرباح**

(213.497)مليار ريال

***بقية الموارد الذاتية المحلية(91.940)مليار ريال .**

من تقديرات المخطط لتحصيل الموارد العامة في العام 22المنصرم يبدو أن حكومتنا تخطط أيضا للمحافظات تحت سلطة الانقلابيين ؟ والا ماهو الأساس الذي استندت عليه إذا فرضنا /وهذا ما يجب /هي للمحافظات المحررة..

وعلى الواقع تشير التقديرات إلى حصيلة ضريبية وجمركيه فعليه بلغت (702.682.547.954)مليار ريال.

ومبيعات النفط والغاز إلى (1) تريليون ريال

وحصة الحكومة من فائض النشاط لوحدات القطاع العام والمختلط الذي لا نعلم ولا نستطيع حتى تقديره لكن لو علمنا أن النشاط المميز حد الاحتكار لطيران اليمنية وهي قطاع مختلط ترى كم هي حصة الحكومة من فائض الأرباح وفق قانون الشراكة؟

شركة الغاز اليمنية في مأرب وتقديرات تشير لمبيعات تتجاوز (140)مليار ريال في العام ترى كيف تورد وكيف تنفق وكم هو عايد الدولة من فائض النشاط؟

شركة بترومسيله لإنتاج وتصدير النفط الخام كم هو حصة الدولة من إرباح الشركة ؟

هذه نماذج على سبيل الذكر لا الحصر من الشركات التي تعمل بكفاءة تامة ومنفردة في السوق دون منافسين .

***الموارد الذاتية والمحلية ما تحقق تقريبا في كل المحافظات لا يتجاوز 35%من الربط في المحافظات المحررة وفعليا إجمالي الموارد المحليه لم يزيد عن الواحد والثلاثين مليار ريال.**

الموارد المحلية المحصلة (محلي،مشترك) للأعوام 2020، 2021، 2022م على مستوى المحافظات

الأعوام / المحافظات	عام 2020م	عام 2021 م	عام 2022م	ملاحظات
أبين	458.000.000	513.379.399	866.420.000	
عدن	3.657.097.000	7.016.000.000	10.125.000.000	
تعز	2.583.632.000	3.275.000.000	5.193.000.000	
حضرموت	2.262.000.000	2.956.000.000	6.116.000.000	
المهرة	921.400.000	1.752.482.296	1.090.702.154	
لحج	960.000.000	1.468.199.000	2.450.175.000	
الضالع	361.362.000	450.007.031	470.444.273	
شبوه	269.000.000	336.000.000	590.000.000	
أرخبيل سقطرى	19.000.000	13.771.000	32.294.000	
مأرب	1.652.000	2.253.037.000	3.083.729.000	
الإجمالي	13.143.491.000	20.034.770.000	30.016.760.000	

يلاحظ من إجمالي النتائج للأعوام الثلاثة مجتمعه لم ترقى الحصيلة إلى أكثر من (60%)قياسا إلى الربط أو المخطط تحصيلها من الموارد المحلية في مشروع موازنة العام المنصرم 2022..

إذا اقتصرنا تقييم النتائج على العاصمة عدن التي شهدت توسع كبير في قطاع الخدمات رأسيا وأفقيا حيث نلاحظ التوسع الكبير في النشاط المصرفي حيث بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع أكثر من مائتين محل بين شركات وأفراد ، ومثله أيضا توسع الخدمات الفندقية لأكثر من 160فندقا وقرابة ثلاثون وكالة سياحية ومثلها من مطاعم الدرجة الأولى ..

هذا النشاط إذا تمت مراجعة المحصل منه مرسوم وضرايب ...الخ ربما لا نستغرب إذا لم يتجاوز مائة وخمسون مليون ريال عايد النشاط السياحي مجتمعا ...ولا نعلم العائد من شركات ومحلات الصرافه ؟

ضريبة العقارات ..

توسع. سوق العقارات بشكل لافت والمحصل منه تقريبا لايتجاوز أكثر مليار ريال نصفه تقريبا يحصل من مديرية المنصورة لوحدها ويحدد القانون ايجار شهر من عائد العين المؤجره وبالتالي كيف يمكن من إعادة النظر في تقييم المحصل من هذا المورد قياسا إلى المتاح والذي يمكن أن يتضاعف عشرات المرات

ضريبة القات .

هذه الضريبة على الرغم من المشكلات المرتبطة بها إلا أنها يمكن أن تعالج في إطار نسب من عملية التحصيل ويعلم المختصون كيفية إدارة وربط ومعالجة كل المشكلات المرتبطة بهذه الضريبه وإذا نظرنا لواقع المحصل وفقا والقانون الذي يحدد مانسبته 26%من قيمة المسوق يوميا وتحصل في مناطق استهلاكه وتشير معلومات أن الحصيلة اليوميه من ضريبة القات في م حضرموت تصل إلى أكثر من سبعة ملايين ريال يوميا ومثلها تقريبا في محافظة تعز ومليونين ونصف المليون في ابين وفي عدن ثلاثة ملايين ريال تقريبا ...ولو فرضنا تقديرا قيمة القات المسوق في عدن تقدر قيمته بمبلغ (300)مليون ريال بادنى تقدير وفق مختصين بمعنى ستكون الضريبه اليوميه لا تقل عن سبعين مليون ريال يوميا وذلك الأمر لن يتحقق مالم تتظافر كل جهود السلطة المحليه والأمن بدرجة خاصة في دعم

مكاتب الضرائب في عدن وغير عدن بهدف رفع الحصيلة من هذا المورد المحلي المشترك والذي سيدعم موازنة السلطات المحليه بمبالغ كبيره.

كما لا نغفل نشاط شركات النقل الدوليه التي تعمل في نقل الركاب من عدن إلى خارج الوطن والعكس ، وايضا سوق الأدوية شركات وصيدليات التي توسعت بشكل لافت وايضا سوق تجارة السيارات التي انتشرت معارض تسويقها بشكل كبير في المحافظة عدن ومحافظة حضرموت ...إضافة إلى إعادة التقييم من الزكوات المقررة شرعا وقانونا واللافت أن ما يدفعه مصنع اسمنت الوطنيه واسمنت الوحده في ابين يفوق حصيلة المحافظتين من بقية المصادر الزكويه الأمر الذي يفرض على السلطات المحليه إعادة النظر في الربط على المكاتب الايراديه وفقا ومعطيات الواقع ومتابعة نتائج التنفيذ اولا بأول ..

ما يضمن تجاوز العديد من المحافظات واقع المحصل اليوم وحتما ستحقق نتائج اكبر بكثير سوف تساهم وتمكن السلطات المحليه من تنفيذ الكثير من مشروعات التنمية المحليه في عموم مديريات هذه المحافظات.

الموازنة العامة وأهمية العمل بها في تعزيز رفع كفاءة وإدارة تحصيل الموارد العامة:-

الموازنة العامة بأبسط تعريف هي بيان مالي تقديري يحدد فيه تقديرات الموارد المخطط تحصيلها ، وجميع النفقات المخطط إنفاقها خلال السنة المالية المحددة ، والموازنة العامة هي إحدى أهم الوسائل الرقابية في تقييم أداء الحكومة تجاه تحقيق أهداف موازنتها سواء إنجاز مؤشرات تحصيل الموارد المخططة من جهة وسلامة الإنفاق وفقا واعتمادات الموازنة من جهة أخرى ، وعلى الصعيد العملي لم نجد أي إجراءات جادة للعمل بالموازنة منذ ابريل من العام 2019عندما أقر مجلس النواب في مدينة سيؤون موازنة الحكومة التي أعلن بيانها المالي المقتضب رئيس الحكومة د / معين عبد الملك محددا حجم الموارد المستهدف تحصيلها بمبلغ (2.159) تريليون ريال (اثنين تريليون ومائة وتسعة وخمسون مليار ريال) ، وبنفقات عامه قدرت بمبلغ(3.111)تريليون ريال(ثلاثة تريليون ومائة و إحدى عشر مليار ريال) ولم تستكمل الإجراءات القانونية للعمل بالموازنة باعتبارها قانون ملزم ..

ومن تاريخه توالت الأوامر باعتماد موازنة العام 2019العمل بها في العام 2020وموازنة العام 2020العمل بها في العام 2021 وفي العام 2022اسبشرنا خيرا بإصلاح أمور المالية العامة البلد بأن أصدرت الحكومة ولأول مرة بيان مالي كيف ما كان لكنه شكل بادرة أمل

لإصلاح الوضع المالي الذي رمى بظلاله سلبا على كل الاتجاهات عامة ووضع الناس المعيشي والخدمي خاصة وللأسف الشديد في منتصف الطريق تاه مشروع الموازنة بين اللجان واللجان المتعددة ، وكما يبدو أننا سنكون أمام مشهد الأوامر باعتماد موازنة العام 2022والعمل بها في العام الجاري 2023 وذلك ما ذكره الأخ رئيس الجمهورية الدكتور رشاد العليمي في أحد خطاباته حين جاء على ذكر الموازنة وإمكانية العمل بها في العام المقبل ...

ونتيجة لكل هذه الإخفاقات في أداء الحكومة تجاه أمر الموازنة العامة لا نستغرب حالة الوضع المتدهور لموارد الدولة بشقيها في المحافظات المحررة إيرادا وإنفاقا والأشد أثرا وتجاوزا عندما تقدم بعض السلطات المحلية في هذه المحافظات في تحويل قسط ضرائب الأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة إلى رواتب الموظفين في هذه المحافظة ومخاطبة الأخ وزير المالية رئيس الحكومة وقف هذه المخالفات الدستورية والقانونية هذا فضلا عن التصرف بعشرات المليارات من الموارد الضريبية والرسوم الجمركية وتحويلها إلى حسابات محليه وصناديق تنمية بشريه .

إن العمل بقانون الموازنة هو أحد أهم روافع تعزيز موارد الدولة وهي وحدها وسيلة الرقابة الفعالة على مستويات الأداء تجاه تحصيل الموارد العامة وفقا ومؤشرات الموازنة وبها يمكن حظر أي إنفاق خارج اعتماد الموازنة ، وعلى أساس النتائج المحققة يمكن تقييم الأداء لكل الوزارات والهيئات والمصالح المركزية والسلطات المحلية في عموم المحافظات ، ومن الأهمية بمكان أخذ الظروف الراهنة التي تمر بها البلد بعين الاعتبار الأمر الذي يحتم العمل على إقرار موازنة (غير عاديه) تتجاوز كل روتين الأعداد والإقرار في الظروف الطبيعية ، وهي عادة ما تلجأ لها كثير من دول وحكومات العالم عند حدوث الأزمات والكوارث والحروب..

نحن بحاجة إلى موازنة غير عاديه يتحمل كل فرقاء السلطة مسؤولياتهم تجاه موارد البلد ، وتجاوز مسألة حصة (20%) من الثروات لمحافظات الثروة واعتمادها في إطار الموازنة العامة للحكومة وموازنات السلطات المحلية بما يؤدي إلى سلامة الإنفاق وفقا وما هو معتمد .

نطرح هذه الآراء المتواضعة خاصة ونحن على موعد مع قرار سابق لرئيس الحكومة بتشكيل لجنة لإعداد موازنة العام الجاري 2023 عل وعسى أن نرى موازنة تعيد أمور المالية العامة إلى نصابها ومسارها الصحيح وان لا تلحق بأمر اعتماد موازنة العام 2022في العام 2023...

التوصيات والمخارج:-

- **العمل على إعادة تقييم واقع الموارد وإنجاز خطط (ربط)واقعي يتجاوز المؤشرات الخارقة التي تفوق 100%وتصل إلى 1000%لبعض الجهات .**
- **حل كل المشكلات والعوائق التي تقف أمام مصلحتي الضرائب والجمارك وخلق بيئة آمنه لعمل أهم المواقع الايراديه في البلاد .**
- **تفعيل القرار الرئاسي بشأن لجنة الموارد العامة إذ لا يكفي صدور القرار وحالة السكون من تاريخه إلى اليوم .**
- **تقييم أداء السلطات المحلية من الموقف الإيجابي في إدارة الموارد المحلية .**
- **ضبط بعض المحافظين الذين يتصرفون خارج الدستور والقانون بالتصرف في الموارد العامة.**

ختاما هذا جهد متواضع يظل قاصرا ولن يكتمل إلا بالتصويب والتصحيح

على وعسى أن يصل الصدى لملاك القرار ويعملون على الفعل مقتضاه .

والله الموفق